



# مخاطر انتشار عمليات الإغتيال السياسي في الدول العربية

تحوّلت الإغتيالات السياسية إلى واحدة من أكثر أنماط العنف انتشاراً في العديد من الدول العربية، والتي باتت تشكل خطراً داهماً على الاستقرار الداخلي، وبصفة خاصة مع تصاعد حدة الاحتقان السياسي والتوتر المجتمعي الذي فرضته الصراعات السياسية. فقد تزايدت تلك العمليات بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وبغض النظر عن نجاحها أو فشلها، فإنها ساهمت في تعميق الخلاف بين مختلف القوى السياسية والمجتمعية، وهو ما قد يؤدي إلى انتشار ما يمكن تسميته بـ "دورة العنف" ودفع هذه الدول إلى مسار "حافة الهاوية".

أحمد زكريا الباسوسي

فيها، يمكن توضيحها على النحو التالي:

- 1- انتشار التظاهرات والإضرابات المتعددة بعمليات الإغتيال، وهو ما حدث في تونس على إثر اغتيال كل من بلعيد والبراهمي، حيث خرج الآلاف من مختلف المدن التونسية على رأسها سيدي بوزيد للتنديد باغتيالهما، في الوقت الذي دعا فيه الاتحاد العام للشغل إلى الدخول في إضراب عام لشجب كافة أعمال الإرهاب، وهي الدعوة التي لاقت قبولاً من مختلف الهيئات والفئات.

- 2- الاعتداء على مقرات الأحزاب الإسلامية المشكوك في ضلوعها في عمليات الإغتيال، فعلى خلفية اغتيال الناشط محمد المسلاتي، قام المتظاهرون الليبيون، في 28 يوليو المنصرم، باقتحام مقر حزب العدالة والبناء (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين) في بنغازي وتخريبه، وذلك بالتزامن مع اقتحام مقر الحزب ذاته في طرابلس أيضاً.

- 3- تصاعد دعوات إسقاط الحكومات، حيث أظهرت تلك العمليات عدم قدرة بعض الحكومات على الحيلولة دون منعها أو الحد منها، وهو ما دفع العديد من القوى السياسية إلى التحرك نحو إسقاطها. فقد شهدت تونس موجة غضب عارمة ضد حكومة الترويكا بقيادة علي العريض، حيث طالب المتظاهرون، في 6 أغسطس الجاري، في أكبر تظاهرة شهدتها البلاد منذ 14 يناير 2011م، بضرورة رحيل الحكومة، وحل المجلس التأسيسي.

- 4- التهديد بالانسحاب من الحكومة، فمع ازدياد عمليات الإغتيال هددت بعض القوى السياسية المركزية بالانسحاب من الحكومات، في مقدمتها تحالف القوى الوطنية في ليبيا، وذلك اعتراضاً على تقاعس الحكومة عن الكشف عن هوية منفذي تلك العمليات، وهو ما قد يشكل عائقاً حقيقياً أمام المضي قدماً في تنفيذ كافة الاستحقاقات الانتقالية.

- 5- استقالة أعضاء المجالس التشريعية، وهو ما ينطبق على المشهد التونسي تحديداً، ففي 27 يوليو الفائت، قام 42 نائباً في المجلس التأسيسي -المنوط بصياغة الدستور والقيام بكافة المهام التشريعية- بالانسحاب من المجلس إثر اغتيال البراهمي في إطار محاولة للضغط على حكومة الترويكا لتقديم استقالته، وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، وهو ما دفع مصطفى جعفر -رئيس المجلس التأسيسي التونسي- إلى تعليق أعمال المجلس إلى حين إجراء حوار جاد بين أحزاب الترويكا والمعارضة، والخاصة، أن منعت عمليات الإغتيال مرشحاً للصعود في المرحلة المقبلة في غالبية دول المنطقة، لا سيما في ظل عمليات التغذية المستمرة لمسيباتها، خاصة انتشار الجماعات والتنظيمات المسلحة، وتدهور حالة الأجهزة الأمنية حتى في أكثر دول المنطقة تماسكاً، وتزايد معدلات الاحتقان السياسي والاجتماعي، فضلاً عن فشل الأنظمة السياسية الجديدة في اتخاذ إجراءات جادة وتبني برامج واضحة للحيلولة دون تفاقمها.

عن المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة



□ الشهيد / المعاضي □ الشهيد / دارس □ الشهيد / العميسي □ الشهيد / باشكيل □ الشهيد / ذعفان

## ارتفاع عمليات الإغتيالات في اليمن وليبيا

### تصفية العسكريين والامنيين نمط سائد في اليمن وليبيا



□ الشهيد / الاعلامي فوواد □ الشهيد / المعلمي □ الشهيد / هويدي □ الشهيد / بلعيد □ الشهيد / البراهمي

## تعثر المراحل الانتقالية في اليمن وتونس وليبيا وراء موجة العنف

### اغتيال الفنان المعلمي لانتقاده الممارسات الطائفية والانفلات الأمني

وفي تطور آخر، دخل الفنانون المعارضون لسياسات بعينها دائرة العنف والإغتيالات، فقد تم اغتيال الفنان الكوميدي اليمني سام المعلمي أمام منزله بغرب صنعاء، في 19 يونيو الماضي، وهو من الشخصيات المعروفة بنقده اللاذع والمستمر للعديد من التوجهات، لا سيما الطائفية التي تنتهجها مختلف القوى السياسية اليمنية، ولحالة الانفلات والتدهور الأمني التي تعاني منها اليمن منذ عدة سنوات.

**تداعيات خطيرة**  
فرضت تلك العمليات تداعيات عدة على حالة الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية التي تقع

فيها "حرة" في 9 أغسطس الجاري، وذلك بعد تلقيه عدداً من رسائل التهديد بالقتل قبل ذلك بأيام قليلة. فضلاً عن ذلك، فإن إقدام السلطات القضائية ورجال العدالة في المعترك السياسي، قد جعلهم عرضة لعمليات الإغتيال بشكل ملفت في المنطقة، وبصفة خاصة في ليبيا والعراق.

فقد شهدت ليبيا بعض عمليات الإغتيال للقضاة، كان آخرها في 16 يونيو الماضي، حيث تم اغتيال المستشار محمد نجيب هويدي رئيس دائرة الجنايات بمحكمة استئناف درنة، كما شهد العراق أيضاً في العام المنصرم وبالتحديد في 12 أكتوبر 2012م عملية اغتيال القاضي عباس فروج شمال مدينة الموصل.

ففي أوائل يونيو الماضي، وقعت العديد من عمليات الإغتيال كان أبرزها اغتيال العميد يحيى العميسي قائد الشرطة الجوية في مدينة سينون، والعقيد عبدالرحمن باشكيل مدير البحث الجنائي بالمدينة ذاتها أثناء تحقيقه في واقعة اغتيال العميسي، وفي مقابل ذلك، فشلت بعض العمليات في تحقيق أهدافها، مثل محاولة اغتيال العميد عبدالكريم العديني مدير أمن محافظة ذمار جنوب العاصمة اليمنية صنعاء، واللواء سالم أفتندي رئيس الأركان الليبي السابق، الذي نجح من محاولة اغتيال في 5 أغسطس أمام منزله في طرابلس.

كما أصبح الإعلاميون أحد الأهداف الرئيسية لعمليات الإغتيال، إذ اغتيل الإعلامي عز الدين فوواد المذيع بقناة

**سمات مقلقة**  
تمثل الإغتيالات السياسية تهديداً حقيقياً للسلام الاجتماعي، وذلك لكونها تتسم بثلاث خصائص رئيسية،

- 1- الانتشار الجغرافي: فقد اجتاحت موجة الإغتيالات كلاً من تونس، وليبيا، واليمن، والسودان، والعراق، لا سيما بعد تعثر المراحل الانتقالية والمسارات الإصلاحية بها، وتصاعد حدة الاحتقان السياسي والاجتماعي الداخلي.
- 2- اتساع نطاق الفئات المستهدفة، إذ لم تعد عمليات الإغتيال قاصرة على فئة بعينها، فقد أعطت الثورات العربية بُعداً أكثر اتساعاً لهذه الظاهرة، التي أصبحت تشمل ليس فقط السياسيين الذين يتبنون توجهات مناوئة للسلطة الحاكمة، بل تضم أيضاً النشطاء الثوريين من الشباب والمسؤولين العسكريين والأمنيين والإعلاميين وأعضاء الهيئات القضائية.

- 3- زيادة معدلات عمليات الإغتيال، فعلى الرغم من أن تلك العمليات تحدث منذ فترة طويلة، فإنها زادت من حيث كثافتها في العام الجاري. فقدت شهدت تونس في هذا العام ثلاث حالات اغتيال، بينما انتشرت تلك العمليات بكثافة غير مسبوقة في ليبيا، حتى أن آخر أربع عمليات اغتيال وقعت خلال مدة قصيرة، في الفترة من 27 يوليو الفائت وحتى الآن. كما سجلت اليمن ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات الإغتيال منذ مطلع العام الجاري، والتي وصلت إلى ما يقرب من 74 عملية.

**فئات متعددة**  
امتدت عمليات الإغتيال لتشمل عدداً من الفئات مثل السياسيين ورموز المعارضة الذين يتبنون مواقف واضحة مناوئة للجماعات أو التيارات أو الأحزاب الموجودة في السلطة، وهو النمط السائد في الحالة التونسية، حيث شهدت تونس حالتين اغتيال سياسي لمرمزين من المعارضة ينتميان للتيارين اليساري والقومي المعادين لقوى الإسلام السياسي التي وصلت إلى سدة الحكم، وهما المعارض اليساري وأمين عام حزب حركة الوطنيين الديمقراطيين شكري بلعيد الذي اغتيل في 6 فبراير الماضي، والمعارض القومي والنائب عن حركة الشعب محمد البراهمي الذي اغتيل في 25 يوليو الفائت.

وقد أدخلت الموجات الثورية التي اجتاحت العديد من الدول العربية فنة جديدة إلى دائرة الإغتيالات، وهي النشطاء السياسيين، ولعل أبرز أمثلة ذلك اغتيال الناشط الليبي عبدالسلام المسماري عقب خروجه من صلاة الجمعة في 26 يوليو الفائت ببنغازي شرق ليبيا، ولعل فئة المسؤولين العسكريين والأمنيين لم تسلم هي الأخرى من عمليات الإغتيال، وهو النمط السائد بشكل مكثف في حالتَي اليمن وليبيا، فقد شهدت ليبيا، في 27 يوليو الفائت، حالتَي اغتيال للعميد طيار متقاعد سالم السراج، والعقيد خطاب الرحيم رئيس مركز شرطة جخرة، وفي اليمن تعد الفئات العسكرية أكثر استهدافاً من الفئات الأخرى، لا سيما كبار الضباط في الجيش وجهاز المخابرات والقوات الجوية.

## المجاري والوجيه وراء اغلاق أهم الأسواق في الجديدة



أغلق سوقاً المطراق وباب مشرف في مدينة الجديدة جراء تزايد طغح المجاري في المدينة والتي شملت مناطق في مديرتي الميناء والحوك، بعدما كان نطاقها محصوراً في الشوارع والأحياء الرئيسية لمدينة الجديدة، مما تسبب بإغلاق هذين السوقين الرئيسيين أمام حركة البيع والشراء.

وقالت مصادر محلية في المحافظة إن منسوب طغح المجاري ارتفع في شوارع وأزقة مناطق (المطراق، باب مشرف، الصدفية، الشارية) مما حال دون حركة تنقل المواطنين، واضطر قطاع كبير من التجار إلى إغلاق محلاتهم التجارية بعد عزوف المواطنين عن دخولها نتيجة الروائح الكريهة.

هذا وتعد مشكلة الصرف الصحي في الجديدة مفتعلة حيث يتعمد وزير المالية صرف مبلغ 3مليارات لحل مشكلة المجاري مشروطاً إعادة ايكال المهمة إلى مؤسسة المياه التي عمدت قيادتها الإخوانية لتسببها بانهايار المؤسسة.

## حذروا الوزير والمحافظ من تجاهل مطالبهم

### أبناء مأرب ينظمون وقفة احتجاجية تحت أبراج الكهرباء



نظم المئات من أبناء مديريات بني جبر وصرواح وبيديدة في منطقة السحيل ووقفة احتجاجية تحت أبراج الكهرباء القريبة من مدينة مأرب مطالبين بتزويد مناطقهم بالكهرباء على اعتبار أن الكابلات موصلة إلى مناطقهم، إلا أن محطة مأرب للكهرباء ووزير الكهرباء يرفضان إيصال التيار إلى مناطقهم. حسب المشروع، حسب وصفهم.

وقال مصدر محلي: إن المتظاهرين رددوا شعارات منددة بوزارة الكهرباء، بقيادة المحافظ لعدم تزويدهم بالطاقة الكهربائية..

وهدد المحتجون بقطع التيار على العاصمة والمحافظات الأخرى وتجنير أنابيب النفط إذا لم يتم تنفيذ مطلبهم المشروع، حسب وصفهم.